العلاقات التجارية بين العراق والحجاز من مستهل القرن الرابع حتى منتصف القرن السابع الهجري

إعداد

محمد محمود منشاوي محمد

باحث دكتوراه تاريخ إسلامي

قسم التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية

إشراف

أ.د/ إبراهيم فرغل محمد

أستاذ التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية

كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

أ.د/ عبد الباري محمد الطاهر

أستاذ ورئيس قسم التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية السابق

كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

المستخلص:

لقد ارتبط العراق بالحجاز بعلاقات قديمة ووثيقة، ويأتي هذا البحث لإلقاء الضوء على العلاقات التجارية بين العراق والحجاز من مستهل القرن الرابع إلى منتصف القرن السابع الهجري، وقد أوضحت فيه العوامل المؤثرة على النشاط التجاري بين البلدين، والطرق التجارية بينهما، كما بينت أهم المنتجات المتبادلة بين البلدين، ووسائل المعاملات.

الكلمات المفتاحية: العلاقات – التجارية – الحجاز – العراق

Abstract

Iraq and the Hijaz have long and close relations, and this research comes to shed light on the trade relations between Iraq and Hijaz from the beginning of the fourth century to the middle of the seventh century AH. The two countries, the means of transactions.

Keywords: relations – trade – Hijaz – Iraq

المقدمة

لقد ارتبط العراق بالحجاز بعلاقة قديمة ووثيقة، فقد بدأت العلاقة قبل الإسلام ثم توطدت بعد الإسلام. وقد ازدهرت الحياة الاقتصادية في كلٍ من العراق والحجاز، وتقدمت الزراعة هناك، وذلك نظرًا لخصوبة التربة، واهتمام الخلفاء العباسيين والأمراء بالنشاط الزراعي في البلدين، كما ازدهرت الصناعة وتنوعت مجالاتها، فظهرت صناعات كثيرة في كلا البلدين، كما نشطت حركة التبادل التجاري بين البلدين، وتنوعت الصادارات والواردات بينهما؛ وذلك نظرًا لمكانتهما التجارية واهتمام أهلها بالتجارة.

إن الباحث في العلاقات التجارية بين العراق والحجاز يستطيع أن يؤكد قيام صلات تجارية منذ القدم بين العراق والحجاز، ويحاول البحث عبر تلك الصفحات إلقاء الضوء على العلاقات التجارية بين العراق والحجاز.

أسباب اختيار الموضوع:

* الأهمية التجارية لكل من العراق والحجاز.

* الدور التجاري الكبير للعراقيين في بلاد الحجاز.

* إلقاء الضوء على العلاقات التجارية بين البلدين.

وقد تضمن البحث عدة نقاط هي:

1. العوامل المؤثرة على النشاط التجاري بين العراق والحجاز.
2. الطرق التجارية بين العراق والحجاز.
3. المنتجات المتبادلة بين العراق والحجاز.
4. وسائل المعاملات.

أولًا: العوامل المؤثرة على النشاط التجاري بين العراق والحجاز:

لقد كان هناك بعض العوامل التي ساهمت في تطور ونشاط الحركة التجارية بين العراق والحجاز، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

1. الموقع الجغرافي:

لقد كان لموقع العراق على طرق التجارة المهمة في العصر العباسي أثره في تشجيع التجارة، وازدهارها بين العراق وغيره من الأقطار، فأصبح المجتمع العراقي تجاريًا زراعيًا بعد أن كان زراعيًا في العصر الأموي[1].

فالموقع الجغرافي للعراق جعله جسرًا بين إيران والهند وأواسط آسيا والصين من جانب، والجزيرة العربية والشام ومصر والمغرب من الجانب الآخر، وهكذا قدر لسكان العراق عند توفر الظروف أن يصبحوا وسطاء فاعلين في تجارة العالم[2].

كما كان لموقع بلاد الحجاز على البحر الأحمر، واتصاله ببلاد الشام شمالًا واليمن جنوبًا، وبمصر برًا وبحرًا أثره العظيم في النشاط التجاري داخل شبه الجزيرة العربية وخارجها[3].

وقد حظيت مكة بموقع جغرافي فريد، ذلك أن وقوعها على تخوم جبال السراة، وعلى أطراف تهامة جعلها في بيئة جغرافية فريدة، هذا إلى توفر الماء فيها، ولا سيما بعد المشاريع التي أجريت لها في العصور الإسلامية المختلفة، ونشاط سوقها التجاري، وتوفر الميرة فيه جعلها ملتقى القوافل البرية التي تجوب الجزيرة العربية شمالًا وجنوبًا وشرقًا، حيث يتوفر

([1]) د/ عبد العزيز الدوري: العصر العباسي الأول، دار الطليعة – بيروت، ط3، 1997م، ص41.

([2]) محمد بن عنيزان بن قميش العازمي: مظاهر الحياة السياسية والعلمية والاقتصادية في القرن الرابع الهجري من خلال أدب القاضي المحسن التنوخي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2013هـ، ص90.

([3]) عائشة عبد الله عمر باقاسي: بلاد الحجاز في العصر الأيوبي، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، 1400هـ/1980م، ص80.

فيها إلى جانب الماء الصالح ما تحتاجه تلك القوافل من المؤن، والأرزاق اللازمة لمواصلة الرحلة إلى الجهات التي تقصدها، فضلًا عن تبادل تلك المتاجر مع تجار مكة[1].

2. وجود الحرمين الشريفين:

ومن أهم العوامل التي ساعدت على ازدهار التجارة وجود الحرمين الشريفين بمكة المكرمة والمدينة المنورة؛ ولهذا فإن تهافت الناس من كل صوب إلى مكة هو استجابة الله لنبيه إبراهيم عليه السلام[2] حينما قال: "رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ"[3].

وإضافة إلى وجود الحرمين الشريفين هناك العديد من الأماكن المقدسة بمكة كمنى وعرفات، حيث يجتمع فيها عشرات الآلاف من المسلمين من جميع أنحاء المعمورة، حيث يفدون إليها لتأدية مناسك حجهم وعمرتهم، وبالتالي يعملون على تنشيط سوقها الذي تجتمع فيه بضائع الشرق والغرب[4].

إن منزلة الحجاز الدينية واجتماع قبائل العرب في الجاهلية وفي الإسلام حول الكعبة والبيت الحرام، قد رفعت من مقامه إلى منزلة الأقطار الخطيرة في تجارتها[5].

([1]) د/ أحمد عمر الزيلعي: مكة وعلاقاتها الخارجية، الدار العربية للموسوعات، ط2، 1425هـ/2005م، ص155.

([2]) صالح بن أحمد الضويحي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلاد الحجاز، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1409هـ/1989م، ص52.

([3]) سورة إبراهيم، آية 37.

([4]) أحمد الزيلعي: مكة وعلاقاتها الخارجية، ص156.

([5]) يوسف رزق الله غنيمة: تجارة العراق قديمًا وحديثًا، مطبعة العراق في بغداد، ط1، 1341هـ/1922م، ص33.

كما أن وجود الأماكن المقدسة في بلاد الحجاز قد أدى إلى قيام حركة تجارية واسعة على هامش الحج، فكان سوق المسجد الحرام سوقًا عظيمة يباع فيها من الدقيق إلى العقيق إلى غير ذلك من السلع، فكانت المنتجات والفاكهة تجلب إلى مكة من المناطق المجاورة[1]. وقد وصف ابن جبير ذلك في رحلته بقوله: "فما على الأرض سلعة من السلع ولا ذخيرة من الذخائر إلا وهي موجودة فيها مدة الموسم. فهذه بركة لا خفاء بها وآية من آياتها التي خصها الله بها"[2].

3. استتباب الأمن في بلاد الحجاز:

من العوامل التي أدت إلى ازدهار التجارة ونمائها استقرار الأوضاع السياسية في بلاد الحجاز واستتباب الأمن فيه؛ وذلك لأن استقرار الأوضاع السياسية ييسر للناس سهولة التعامل، وتبادل المتاجر فيأمنون على بضائعهم من السطو والضياع، ويكون لهم حرية الانتقال من موقع إلى آخر لترويج بضائعهم[3].

4. وجود الموانئ:

لقد تمتعت بلاد الحجاز بالعديد من الثغور والموانئ، ومن تلك الثغور جدة والجار وينبع، وكانت هذه الثغور على البحر الأحمر تعد من أكبر العوامل الفعالة في إحياء مرافق تجارتهم وتوسيع نطاقها إذ كانت تقصدها سفن الشعوب حاملة من نفائس الأشيء وأجملها[4].

([1]) فراس الحلو: الحجاز في العهد العباسي الأول، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية الآداب، ص53.

([2]) ابن جبير، أبو الحسين محمد بن أحمد (ت: 614هـ/1217م): رحلة ابن جبير، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د. ت، ص87.

([3]) صالح بن أحمد الضويحي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلاد الحجاز، ص53.

([4]) يوسف رزق الله غنيمة: تجارة العراق قديمًا وحديثًا، ص36.

كما أسهمت هذه الثغور الحجازية على البحر الأحمر إلى حد بعيد إلى امتداد النشاط التجاري لمكة المكرمة والمدينة المنورة إلى البلاد البعيدة، فكانت هذه الثغور على الساحل الشرقي للبحر الأحمر تستقبل السفن التجارية القادمة من اليمن والحبشة محملة بالبضائع، ثم تنقل القوافل هذه البضائع من ميناء جدة إلى مكة المكرمة، كما كان لثغري الجار وينبع نشاط تجاري غير قليل، فهما يعتبران منفذ المدينة المنورة عبر البحر الأحمر[1].

5. اهتمام الخلفاء وتشجيعهم للتجار:

لقد كان اهتمام الخلفاء، وتشجيعهم للتجارة والتجار، من أهم العوامل التي ساعدت على تنشيط الحركة التجارية في العراق والحجاز، فقد شجعت الدولة التجار بصورة مباشرة وغير مباشرة؛ فالخليفة وكبار موظفيه زادوا الطلب على البضائع، وقد أيد بعض الخلفاء التجار لحد أنهم أعفوهم من بعض الضرائب بل وقدموا لهم هدايا نقدية[2].

كما اتبع المسئولون في العراق سياسة حرية التجارة، فلم يضعوا قيودًا أمام نقل السلع بين مختلف ولايات الدولة، ولم تحتكر الحكومة تجارة أية بضاعة، أو تمنع مبادلتها[3].

إضافة إلى ذلك فقد اهتم الخلفاء العباسيون بالأسعار، وأثمان المؤن، وينصفون فيها من استبداد التجار، والشاهد على ذلك ما وقع سنة 307هـ/919م في عهد المقتدر بالله من زيادة السعر حتى ضج العامة ببغداد ونهبوا دكاكين الجماعة من الدقاقين وتألبوا إلى باب السلطان، فتقدم المقتدر إلى ابن الحواري بأن يكتب إلى حامد بالأهواز بأن يبادر إلى الحضور وينظر في أمر الأسعار فيزيل التربص ببيع الغلات لتنحط الأسعار، ثم اتسع

---

(1) عائشة عبد الله: بلاد الحجاز في العصر الأيوبي، ص83.

(2) د/ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص137، 138.

(3) د/ عبد الرحمن عبد الكريم العاني: كتاب حضارة العراق، فصل في التجارة الداخلية والخارجية، ج5ص306.

الخرق على الراقع وبلغ الشغب معظمه فاضطر المقتدر إلى فتح الدكاكين والبيوت التي لحامد الضامن والأمراء والوجوه وأن يبيع الحنطة والشعير بنقصان خمسة دنانير[1].

6. المجاورون وأثرهم الاقتصادي في مكة المكرمة:

لقد كانت المجاورة مظهرًا بارزًا من مظاهر الحضارة البشرية في مكة المكرمة، ولا شك أنه على قدر العمران البشري تتقدم الأمصار، وتنشط الأسواق، ومكة كانت وما زالت منطلق الحضارة الإنسانية، وقد كان المجاورون من أهم أسباب انتعاش الحياة الفكرية والاقتصادية حيث كانت مكة بمثابة البؤرة التي تستقطب خطوط حركتهم وتنقلاتهم[2].

إن أغلب المجاورين بمكة كانوا من رعايا الدولة العباسية، ولا سيما من البلاد الواقعة شرقي العراق، ثم يلي ذلك الأندلسيون والمغاربة فالمصريون والشاميون، وقلما جاور أحد من اليمنيين بمكة المكرمة[3].

كان المجاورون ومنهم التجار والعلماء وطلبة العلم يطلبون رضوان الله، وفضله وكرمه، ثم ما لبث هؤلاء أن استقروا في مكة المكرمة، واندمجوا في مجتمعها، وشاركوا في حركتها العلمية والاقتصادية[4].

وكان طبيعيًا أن يسهم هؤلاء المجاورون في النشاط التجاري في مكة واتخاذه قاعدة تجارية في مجال التبادل المتنوع والعلاقات ذات المدى الجغرافي الواسع، وقد حرص

([1]) يوسف رزق الله غنيمة: تجارة العراق قديمًا وحديثًا، ص46، 47.

([2]) سعاد إبراهيم بن محمد الحسن: النشاط التجاري في مكة المكرمة في العصر المملوكي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، رسالة ماجستير، 1405هـ/1985م، ص23، 24.

([3]) أحمد الزيلعي: مكة وعلاقاتها الخارجية، ص138.

([4]) د/ صبحي عبد المنعم محمد: العلاقات بين مصر والحجاز زمن الفاطميين والأيوبيين، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، د. ت، ص235.

المجاورون على المجيء إلى مكة قبل شهر رمضان فيحصل لهم صيام رمضان فيها مع أداء العمرة والمجاورة وفي غضون ذلك يحصل لكثير منهم المكاسب[1].

ثانيًا: الطرق التجارية بين العراق والحجاز.

كانت هناك عدة طرق بين العراق والحجاز عملت على ازدهار النشاط التجاري بينهما، وهذه الطرق كانت من أهم الممرات التجارية، خصوصًا أثناء عهد بني العباس، فكانت مهيأة بجميع وسائل الراحة، وذلك بعدما قام الخلفاء العباسيون ببناء محطات للاستراحة بها، ثم زودوها بالمياه وما يحتاج إليه المسافر من أماكن، للنوم والجلوس وغيرها، بل وولَّي بعض خلفاء بني العباس عليها بعض المراقبين الذين يعملون على حراستها وحمايتها، بل وصيانتها وإصلاح ما يخرب منها[2]. وقد اتصلت مدن العراق بالبلاد الحجازية في عدة طرق، وأهم هذه الطرق ما يلي:

1. الطريق من بغداد والكوفة إلى مكة:

يبدأ هذا الطريق من بغداد مارًا بعدة محطات حتى يصل إلى الكوفة[3]، ثم تسير عبر محطات تجارية تكبر وتصغر حسب أهميتها، وبعد منتصف الطريق بالنسبة للذاهب من العراق إلى الحجاز، وتتفرع إلى فرعين في محطة تسمى معدن النقرة[4] ويتجه أحد الفروع من هذه المحطة إلى المدينة، والآخر يستمر مارًا بعدة بلدان أخرى حتى يصل إلى مكة[1].

([1]) سعاد إبراهيم بن محمد الحسن: النشاط التجاري في مكة المكرمة، ص23، 24.

([2]) د/ غيثان بن علي بن جريس: دراسات في تاريخ الحجاز السياسي والحضاري خلال العصر الإسلامي، ط1، 1425هـ/2004م، نادي مكة الثقافي الأدبي، مكة المكرمة، مكتبة الملك فهد الوطنية، ص233.

([3]) البلاد التي بين بغداد والكوفة هي: جسر كوثي، وقصر ابن هبيرة، وسوق أسد، وساهي. راجع ابن رستة، أحمد بن عمر (ت: 310هـ/922م): الأعلاق النفيسة، طبعة ليدن بريل، 1891م، ص174.

([4]) معدن النقرة: قرية كبيرة عامرة يجتمع بها حاج البصرة وحاج الكوفة. ويمر الذاهب من الكوفة حتى يصل إلى معدن النقرة بعدة بلدان هي: القادسية، والمغيثة والقرعاء، وواقصة، والعقبة، والقاع،

وهذا الطريق له أهميته التجارية؛ حيث ينقل الحجاج، والتجار القادمون من العراق عبر هذا الطريق سلعهم وبضائعهم إلى مكة، ويرجعون بعد الحج ببضائع مختلفة مما عرض بأسواق الحجاز في موسم الحج[2].

2. الطريق من بغداد والكوفة إلى المدينة:

يبدأ هذا الطريق من بغداد ويستمر مع طريق بغداد مكة حتى يصل إلى محطة معدن النقرة ويتفرع طريق بغداد المدينة من معدن النقرة إلى العسيلة ثم يصل إلى بطن النخيل، ومن بطن نخل إلى المدينة[3].

3. الطريق من البصرة إلى مكة:

هناك طريق آخر يربط ما بين البصرة ومكة، وهذا الطريق لا يقل في أهميته عن طريق الكوفة إلى مكة، وقد تعرض عدد من الجغرافيين الأوائل لهذا الطريق ذاكرين مستوى

وزبالة، والشقوق، والبطانية، والثعلبية، والأجفر، وفيد، وتوز، وسميراء، والحاجر. راجع ابن رستة: الأعلاق النفيسة، ص175، 176. اليعقوبي، أحمد بن إسحاق (ت: 292هـ/904م): البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ، ص150. الإدريسي، محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس (ت: 560هـ/1164م): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مج1، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1409هـ، ص163.

([1]) د/ غيثان بن علي بن جريس: دراسات في تاريخ الحجاز السياسي والحضاري خلال العصر الإسلامي، ص233. يمر الطريق من معدن النقرة حتى يصل إلى مكة بعدة بلدان هي: ضريه، وجدية، وفلجة، والدفينة، وقبا، وأوطاس، وذات عرق، وبستان ابن عامر. انظر اليعقوبي: البلدان، ص150. ابن رستة: الأعلاق النفيسة، ص178 – 180.

([2]) صالح بن أحمد الضويحي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلاد الحجاز، ص61.

([3]) ابن رستة: الأعلاق النفيسة، ص176، 177. اليعقوبي: البلدان، ص150.

نشاطه، وعدد محطاته، وما به من مرافق للمسافر عليه ويعد صاحب كتاب المناسك أفضل من تعرض لوصف هذا الطريق، حيث أفاض في ذكر محطاته، ومستوى نشاطه[1].

ويبدأ هذا الطريق من البصرة مارًا بعدد من البلدان والمحطات حتي يصل إلى النباح[2]، ومن النباح يتفرع إلى فرعين، أحدهما يستمر على طوله إلى مكة المكرمة مارًا بعدد آخر من البلدان والقرى[3]، والآخر يلتقي مع طريق الكوفة إلى مكة في محطة معدن النقرة، ثم يسلك الطريق الواصل إلى مكة المكرمة[4]. والمسافة بين البصرة ومكة تقدر بستمائة وخمسة وسبعون ميلًا[5].

4. الطريق من البصرة إلى المدينة:

يبدأ هذا الطريق من البصرة ويستمر مع طريق البصرة مكة حتى يصل إلى النباح، وفي النباح يتفرع الطريق إلى فرعين أحدهما إلى يسير على طوله إلى مكة، أما من أراد المدينة

([1]) للاستزادة عن هذا الطريق الواصل ما بين البصرة ومكة. راجع الحربي، إبراهيم بن إسحاق (ت: 285هـ/898): المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة، تحقيق: حمد الجاسر، دار اليمامة – الرياض، 1389هـ/1969م، ص575 – 603.

([2]) البلاد التي بين البصرة والنباح هي: المنجشانية، والحفير، والرحيل، والشجي، والخرجاء، وماوية، والعشر، والينسوعة، والسمينة. راجع الحربي: المناسك، ص575 – 586. ابن رستة: الأعلاق النفيسة، ص180.

([3]) البلدان من النباح حتى مكة هي: العوسجة، والقريتين، ورامة، وإمرة، وطخفة، وضرية، وجديلة، وفلجة، والزجيج، والدثينة، ومران، والشبيكة، وجرة، وذات عرق، وبستان ابن عامر. راجع الحربي: المناسك، ص588 – 603. ابن رستة: الأعلاق النفيسة، ص180، 181.

([4]) د/ غيثان بن علي بن جريس: دراسات في تاريخ الحجاز، ص234.

([5]) الحربي: المناسك، ص603.

فيأخذ الطريق الآخر الذي يلتقي مع طريق الكوفة مارًا ببعض البلاد حتى يصل إلى معدن النقرة ثم العسيلة ثم بطن النخل ثم المدينة[1].

هذه الطرق التي تربط مدن العراق بالحجاز، لم تكن تتوقف في البصرة، أو الكوفة أو بغداد، وإنما كانت تربط أجزاء بلاد الشرق الإسلامي جميعًا مع المدن الحجازية، فنجد الحجاج والتجار كانوا يأتون من خراسان وفارس وبلاد ما وراء النهرين عبر طرق عديدة إلى البصرة أو الكوفة، ثم يواصلون السير إما برًا وإما بحرًا ليصلوا إلى المدن الحجازية[2].

ثالثًا: المنتجات المتبادلة بين العراق والحجاز:

الصادرات العراقية إلى بلاد الحجاز.

لقد تعددت وتنوعت السلع العراقية التي كانت تصدر إلى بلاد الحجاز، ومن أهم هذه السلع ما يلي:

1. الفواكه والحبوب:

كان الحجاز يستورد من العراق الفواكه، كما كان التجار العراقيون ينقلون كميات كبيرة من الحنطة والشعير إلى الحجاز لبيعها في موسم الحج[3].

2. المنسوجات:

كانت بلاد الحجاز تستورد من العراق المنسوجات العراقية، ويروي الذهبي أن الإمام مالك كان يقول: "إنما كانت العراق تجيش علينا بالدراهم والثياب ثم صارت تجيش علينا بسفيان الثوري"[1].

([1]) ابن رستة: الأعلاق النفيسة، ص182، 183. الحربي: المناسك، ص604 – 611.

([2]) د/ غيثان بن علي بن جريس: دراسات في تاريخ الحجاز السياسي والحضاري خلال العصر الإسلامي، ص234.

([3]) سلطان عايد العمرات: النشاط التجاري لمدن الحجاز في صدر الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ص131.

حيث كان تاجر البز العراقي يقدم إلى المدينة من العراق، فيسمي متاعه للتجار، فيشترونه منه، ثم يتبايعونه فيما بينهم[2]، ويذكر الذهبي أن معمر بن راشد الأزدي[3]، كان مولى لقوم من أهل البصرة، فكانوا يبعثونه ببز من بز العراق ليبيعه في سوق المدينة المنورة[4].

لقد تاجرت العراق في الخز والبز والثياب الرفيعة الكتانية والقصب وثياب القز الملونة وثياب الصوف العسلية الحسنة الصنع والصوف التكريتي والأزر، والعمائم الفاخرة والمناديل القصرية والستور الواسطية، كما اشتهرت ثياب الموصليين المنسوبة إلى الموصل[5].

3. الزجاج:

اشتهرت بلاد العراق ببراعتها في صناعة الزجاج، ومن ثم قاموا بتصديره إلى بلاد الحجاز، وقد شاهد الرحالة ابن جبير في الكعبة قناديل من الزجاج العراقي تزينها نقوش جميلة، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "... وله خمسة مضاوئ، وعليها زجاج عراقي بديع النقش، أحدها في وسط السقف، ومع كل ركن مضوأ ....." [6].

([1]) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: 748هـ): تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1419هـ/1998م، ج1 ص153.

([2]) مالك بن أنس (ت: 179هـ): المدونة الكبرى، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ/1994م، ج3 ص259.

([3]) هو أبو عروة معمر بن راشد بن أبي عمرو الأزدي الحداني بالولاء، فقيه، حافظ للحديث، متقن، ثقة. من أهل البصرة، ولد واشتهر فيها، وسكن اليمن، وأراد العودة إلى بلده فكره أهل صنعاء أن يفارقهم، فقال لهم رجل: قيدوه. فزوجوه، فأقام. توفي سنة 153هـ. انظر الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط15، 2002م، ج7 ص272.

([4]) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج1 ص142.

([5]) سعاد إبراهيم بن محمد الحسن: النشاط التجاري في مكة المكرمة، ص191.

([6]) ابن جبير: الرحلة، ص54.

4. سلع أخرى:

إضافة لما سبق فقد تعددت السلع والصادرات العراقية التي ترد إلى الحجاز، والتي كانت تنتجها المدن العراقية المختلفة فمن البصرة: التمور بأنواعها العديدة وبكميات كبيرة، وماء الورد والخز، والحناء والبنفسج والملاحف. ومن بغداد: السجاد والثياب القطنية والحريرية وخاصة المناديل والعمائم، ومن الكوفة: التمور ومنديل الخز الكوفية، ومن واسط البسط. وتأتي العباءات من بغداد والبصرة ويختلف ثمن الواحدة منها إلى أخرى[1].

ومن الموصل الحبوب والعسل والنمكسود والفحم والشحوم والجبن والمن والسماق وحب الرمان والقير والحديد والاسطال والسكاكين والنشاب والطريخ الفائق والسلاسل[2].

الصادرات الحجازية إلى بلاد العراق:

تعد صادرات بلاد الحجاز إلى العراق قليلة مقارنة بما تصدره بلاد العراق إلى الحجاز، وذلك بسبب قلة الإنتاج الصناعي الحجازي، كما سادت البداوة على معظم سكان الحجاز، ومن أهم الصادرات الحجازية إلى العراق ما يلي:

1. **الخيل العراب، والنعام، ونجائب الإبل، والأدم[3]، والأحذية، والقنا لعمل الرماح[4]، والقرظ، والبلح والسمن والصوف[5].**

([1]) وسن سمين محمد أمين: التجارة في الحجاز خلال العصر الفاطمي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، ع4، 2011م، ص205.

([2]) المقدسي: أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: نحو 380هـ): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي – القاهرة، ط3، 1411هـ/1991م، ص145.

([3]) الجاحظ، عمرو بن بحر (ت:255هـ): التبصرة بالتجارة في وصف ما يستظرف في البلدان من الأمتعة الرفيعة والأعلاق النفيسة والجواهر الثمينة، تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط3، 1414هـ/1994م، ص27.

([4]) د/ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص163.

([5]) وسن سمين محمد أمين: التجارة في الحجاز خلال العصر الفاطمي، ص205.

2. الطين الأبيض:

كان الحجاز يصدر إلى العراق الطين الأبيض الذي كان يستخدم للغسيل، ولعمل بعض الأدوية[1].

3. الذهب:

يعد الذهب من أهم الصادرات الحجازية إلى العراق، وقد كثر عليه الطلب في العراق، فكان تجار الحجاز هم الذين يجلبون الذهب إلى العراق بكميات كبيرة؛ مما أدى إلى انخفاض تدريجي في سعره، كما أدى في الوقت نفسه إلى نشاط التجارة مع الهند التي كانت تستعمله كوسيلة للمبادلة التجارية[2].

رابعًا: وسائل المعاملات:

لقد كان للنشاط التجاري بين بلاد الحجاز والعراق أثره في توثيق العلاقات وتوطيدها، كما عملت على توحيد نظم المعاملات فيما بينهما، وفيما يلي بيان لهذه النظم:

النقود:

([1]) ابن رستة: الأعلاق النفيسة، ص176.

([2]) صفاء حسن أحمد عوض الله: دور التجارة في إثراء الحركة الاقتصادية في العصر العباسي الثاني، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية – السودان، 1433هـ/2012م، ص30. مروان عاطف الضلاعين: السلع التجارية في أسواق بغداد في العصر العباسي الأول، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج36، ع3، 2009م، عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية، ص622.

منذ أن توطدت أركان الدولة العربية الإسلامية، كان الدرهم والدينار هما النقدان الأساسيان اللذان بهما تم التبادل والتعامل والتقدير في أسواق العراق؛ لأنهما أفضل وسيلة مبادلة ووحدة قياس السلع، وأصبح للدولة نقدها المتميز[1].

ولتسهيل التعامل التجاري بالنقود ضربت قطع نقدية تمثل أجزاء الدينار والدرهم، وكانت مقبولة في التبادل التجاري بأسواق العراق، كما قبلت بهذه الأسواق التقود التي ضربت بأقاليم أخرى، ما دامت محتفظة بالوزن الشرعي[2].

كانت العملة المتداولة في العراق هي الدرهم، وفي أوائل القرن الرابع الهجري دخلت العملة الذهبية بغداد، وصار حساب الحكومة بالدنانير[3].

كان ببغداد دينارين، أحدهما يسمى العوال، عنه اثنا عشر درهمًا، الدرهم بقيراط وحبتين، وذلك أن الدينار عشرون قيراطًا، كل قيراط ثلاث حبات، كل حبة أربعة فلوس من الدرهم النقرة، عن كل فلس فلسان أحمران. والثاني الدينار المرسل، عنه عشرة دراهم، وبه أكثر مبايعاتهم ومعاملات تجّارهم[4].

كما وجدت الفلوس النحاسية، وكانت الأربعة فلوس تساوي طسوجًا واحدًا، كانت الفلوس تستخدم لشراء الحاجيات البسيطة التي تقل تقل عن أن تباع بدرهم أو جزء منه[5]. كما أطلق عليها أيضًا القراطيس، ربما لأنها كانت تسك ملفوفة على شكل القرطاس[1].

([1]) د/ عبد الرحمن عبد الكريم العاني: كتاب حضارة العراق، فصل في التجارة الداخلية والخارجية، ج5ص331.

([2]) السابق، ج5ص331.

([3]) آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريده، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط5، د. ت، ج2 ص375.

([4]) القلقشندي، أحمد بن علي (ت: 821هـ): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية – بيروت، د. ت، ج4 ص440.

([5]) د/ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص251.

أما في الحجاز فقد كان التعامل في عصر الفاطميين يعتمد على دينار الذهب ودرهم الفضة، وذكر ابن المجاور أن نقد البلد ذهب مصري، وبها يضرب على عيار الدينار المصري[2].

وفي عهد الأيوبيين تولى سيف الإسلام طغتكين إصلاح الأمور في مكة، ففي سنة 581هـ/1185م ضرب الدراهم والدنانير فيها باسم أخيه السلطان صلاح الدين الأيوبي[3].

كما ذكر القلقشندي أن المعاملات النقدية المتعامل بها في الحجاز خلال عصر الأيوبيين كانت كالمعاملات النقدية المتعامل بها في الديار المصرية والديار الشامية، وذلك من حيث التعامل بالدنانير والدراهم النقرة[4]. وبالتالي كانت الدراهم الناصرية التي سكها صلاح الدين وكذلك الدراهم الكاملية التي أمر السلطان الكامل الأيوبي سنة 622هـ/1225م بضربها وهي دراهم مستديرة متعامل بها في بلاد الحجاز[5].

([1]) د/ عبد المنعم ماجد: تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، ط7، 1996م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص45.

([2]) ابن المجاور، أبو الفتح يوسف بن يعقوب (ت: 690هـ): صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسمى تاريخ المستبصر، راجعه ووضع هوامشه: ممدوح حسن محمد، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، 1996م، ص22.

([3]) ابن فهد، النجم عمر بن فهد (ت: 885هـ): إتحاف الورى بأخبار أم القرى، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، مكتبة الخانجي – القاهرة، مطابع جامعة أم القرى، ط3، 1426هـ/2005م، ج2 ص553. الفاسي، محمد بن أحمد (ت: 832هـ): شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ/2000م، ج2 ص237.

([4]) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4 ص280.

([5]) سليمان عبد الغني المالكي: بلاد الحجاز منذ بداية عهد الأشراف حتى سقوط الخلافة العباسية في بغداد من منتصف القرن الرابع الهجري حتى منتصف القرن السابع الهجري، رسالة دكتوراه، 1401هـ/1981م، كلية الآداب – جامعة القاهرة، ص170.

كانت هناك دراهم أخرى متعامل بها في مكة المكرمة في سنة 626هـ/1228م، وهي من فضة خالصة، مربعة الشكل، زنتها نحو نصف، ثم نقص حتى انخفض إلى السدس، وهذه الدراهم تعرف بالدراهم المسعودية نسبة إلى الملك المسعود صاحب اليمن، وهو في المعاملة بثلثي درهم كاملي[1].

وقد شهدت مكة عبر فترات متقطعة ضرب عملات محلية باسم أمرائها العلويين، وقد فعل ذلك أبو الفتوح الحسن بن جعفر حين خرج عن طاعة الفاطميين سنة 401هـ/1010م[2].

ويذكر القلقشندي أن المعاملات في المدينة المنورة هي نفسها ما كان يتم به التعامل في الديار المصرية ومكة[3].

الصكوك:

لقد كانت المعاملات الضخمة تستدعي وسائل للدفع مأمونة من الضياع خفيفة الحمل بعيدة عن متناول اللصوص[4]، لذلك ظهرت الحاجة إلى استعمال الصك، وقد استخدمه التجار في العراق والحجاز وأقطار أخرى من العالم الإسلامي.

والصك عبارة عن ورقة مالية أو أمر خطي يتضمن الإقرار بدفع المال إلى الشخص الوارد اسمه فيه[5]، وذلك بمثابة سند الدين[6]، وهو أشبه بالشيك الآن[7]. ويعرفه الخوارزمي[1]

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4 ص280.

(2) ابن فهد: إتحاف الورى، ج2 ص436. الفاسي: شفاء الغرام، ج2 ص231، 232.

(3) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4 ص306.

(4) آدم متز: الحضارة الإسلامية، ج2 ص379.

(5) لمى فائق السامرائي: النشاط التجاري في البحر الأحمر خلال العصر العباسي، رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة بغداد، ص140.

(6) آدم متز: الحضارة الإسلامية، ج2 ص379.

(7) د/ حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، دار الجليل – بيروت، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة، ط14، 1416هـ/1996م، ج4 ص396.

بقوله: "الصك: عمل يعمل لكل طمع يجمع فيه أسامي المستحقين وعدتهم ومبلغ ما لهم ويوقع السلطان في آخره بإطلاق الرزق لهم".

وقد كثر استعمال الصك في القرن الرابع الهجري فكان يستعمل في الدوائر الحكومية لدفع رواتب الجيش، كما استعمل أيضًا لدفع الرواتب الأخرى، ثم اتسع استعمال الصك وتعدى دوائر الحكومة إلى الشعب[2].

وقد شاهد ناصر خسرو حين زار مدينة البصرة تعامل التجار في أسواق البصرة بالصكوك والحوالات، فيقول: "والعمل في السوق هكذا كل من معه مال يعطيه للصراف ويأخذ منه صكًا ثم يشتري كل ما يلزمه ويحول الثمن على الصراف فلا يستخدم المشتري شيئًا غير صك الصراف طالما يقيم بالمدينة"[3].

وهذا يدل على ما وصل إليه الفكر الاقتصادي في العراق من الرقي والتقدم، كما لم يقتصر استعمال الصكوك على التجار وحدهم إذ استعملها أيضًا الخلفاء والأمراء[4].

السفاتج:

تعد السفاتج من وسائل المعاملات التجارية الشائعة في الدولة الإسلامية؛ وذلك لكثرة الأعمال التجارية وصعوبة نقل الأموال وخطورتها؛ لذلك اُسْتُعْمِلت الحوالات المالية وسموها

(1) الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: 387هـ): مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2، ص83.

(2) د/ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص198، 199.

(3) ناصر خسرو، أبو معين الدين (ت: 481هـ): سفر نامه، تحقيق: د/ يحيى الخشاب، دار الكتاب الجديد – بيروت، ط3، 1983م، ص146.

(4) مروان عاطف الضلاعين: التجارة في بغداد في العصر العباسي الأول، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا – الجامعة الأردنية، 2006م، ص129.

السفتجة، وكانت تستخدم غالبًا في المعاملات الضخمة التي تكون بين مدينة وأخرى أو بلد وآخر، وهي بذلك تجنب صاحب المال أخطار الطريق[1].

وقد كثر استعمال السفاتج في القرن الرابع الهجري حتى صارت علامة على الحياة الاقصادية، فكان الولاة يوردون المبالغ المتوجبة عليهم إلى بغداد بواسطة سفاتج، وكان الوزير علي بن عيسى[2] إذا حل المال وليس له وجه يتسلفه من التجار على سفاتج، قد وردت من الأطراف، فكان يدفع للتجار دانقًا ونصف دانق فضة في كل دينار، وكان يلزمه في كل شهر ألف وخمسمائة درهم لكل عشرة آلاف دينار[3].

وهناك إشارات على استخدام السفاتج حيث وردت في سنة 304هـ/914م أموال سفاتج من فارس وأصفهان ونواحي المشرق في درج كتب بحمول على أن تصل إلى علي بن عيسى، وفي سنة 313هـ/ 925هـ أرسل والي مصر علي بن عيسى حاجبه إلى بغداد وهو موجود في مكة حاجًا سفاتج بمائة ألف وسبعة وأربعين ألف دينار[4].

([1]) صفاء حسن أحمد عوض الله: دور التجارة في إثراء الحركة الاقتصادية، ص232.

([2]) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن داود بن الجراح البغدادي الحسني، وزير المقتدر العباسي والقاهر. وأحد العلماء الرؤساء من أهل بغداد، فارسي الأصل، نشأ كاتبا كأبيه، وولي مكة، ثم ولي الوزارة، فأصلح الأحوال وأحسن الإدارة وحمدت سيرته. ثم عزله المقتدر سنة 304هـ وحبسه ونفاه إلى مكة سنة 311هـ ومنها إلى صنعاء، وأذن له بالعودة إلى مكة سنة 312هـ فعاد، وولي فيها الاطلاع على أعمال مصر والشام، فكان يتردد إليهما، وأعاده المقتدر إلى الوزارة فرجع إلى بغداد سنة 314هـ ونقم عليه سنة316هـ فعزله وقبض عليه. ثم جعل له النظر في الدواوين سنة 318هـ فعزله وقبض عليه. وتوفي ببغداد سنة 334هـ. انظر الزركلي: الأعلام، ج4 ص317.

([3]) حمدان حسين علوان التميمي: الحياة الاقتصادية في الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، 1436هـ/2015م، مج7، ع22، ص318.

([4]) ابن مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد (ت: 421هـ): تجارب الأمم وتعاقب الهمم، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة، ج5 ص97، 214.

لقد كان أمر التجار نافذًا في المشارق والمغارب لأنهم يكتبون سفاتج بالأموال الجمة على معاملاتهم فيكون أسرع في الرواج من مال الجباية والخراج، وكانت سفاتج التجار تقبل في بلاد الأعداء إضافة إلى رواجها في البلاد الإسلامية المستقلة[1].

إن قبول سفاتج التجار المسلمين وصرفها في البلاد غير الإسلامية، يدل على النظام المالي المستتب، والثقة الموفورة بالاقتصاد الإسلامي؛ ولهذا صارت السفاتج قيمة المال واستخدمها الأفرد في مبيعاتهم ومعاملاتهم الخاصة[2].

الصيرفة:

من العوامل التي ساعدت على نمو التبادل التجاري بين أقاليم الدولة العباسية وجود الصيارفة الذين يقومون بتبديل العملات الذهبية، والفضية للتجار وغيرهم من السكان، ويقومون بقبول الودائع، وربما تاجروا بهذه الودائع، وكان الصيارفة تجارًا ثم صاروا صيارفة[3].

وقد أدى توسع التجارة في العصر العباسي الثاني إلى توسع أعمال الصرافيين، فأخذوا يشتغلون بالتسليف ويقبلون الودائع، ويتوسطون بين الناس ودار الضرب بأخذ الفضة والذهب من الناس لصكهما دافعين لأصحابهما نقودًا تعادلها في القيمة الاسمية، وبهذا

(1) د/ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص153.

(2) د/ حسن أحمد محمود، د/ أحمد إبراهيم الشريف: العالم الإسلامي في العصر العباسي، ط5، دار الفكر العربي، القاهرة، ص214.

(3) حمدان حسين علوان التميمي: الحياة الاقتصادية في الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي، ص318.

كانوا يستفيدون من الفرق بين القيمتين[1]. كما برزت حركة الصرافة بشكل واسع نتيجة تنوع العملات خاصة في موسم الحج لكثرة الحجاج والتجار[2].

لقد قامت الصيرفة بدور مهم في الحياة الاقتصادية في القرن الرابع الهجري؛ إذ كان الصيارفة يشتغلون بالتسليف والإقراض، ويتوسطون بين الناس ودار الضرب، ويقبلون الودائع بالإضافة إلى صرف النقود. وقد شجعوا التجارة باشتغالهم بما تقوم به غرف المقاصة الآن، وبتسهيلهم معاملات الائتمان، وكانوا من أصحاب المهن الحرة يتعاملون مع الشعب على الأكثر[3].

الموازين والمكاييل:

1. الموازين:

كانت وحدة الوزن الأكثر شيوعًا في العراق هي الرطل المعروف بالرطل البغدادي وهو الرطل الذي اعتمده الفقهاء وهو اثنتا عشرة أوقية، أو تسعون مثقالًا شرعية، وهو نصف المن[4]، وهو يعادل مائة وثمانية وعشرون درهمًا[5]. بينما يذكر ابن الأخوة أن الرطل البغدادي مائة وثلاثون درهمًا[6].

([1]) د/ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص192.

([2]) مشعل نايف عايض الدهاس: الحجاز من خلال كتب الرحالة المشارقة خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1429هـ/2008م، ص259.

([3]) د/ عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص195.

([4]) ابن منظور، محمد بن مكرم (ت: 711هـ): لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3، 1414هـ، ج10 ص491.

([5]) الخوارزمي: مفتاح العلوم، ص30.

([6]) ابن الأخوة، ضياء الدين محمد بن محمد (ت: 729هـ): معالم القربة في طلب الحسبة، دار الفنون، كمبردج، ص80.

أما في بلاد الحجاز وحدة الوزن المستخدمة هي المن المعروف في جميع أنحاء العالم الإسلامي، غير أن المكيين يسمونه رطلًا[1].

ويختلف المؤرخون في وزن الرطل عند الحجازيين فيذكر المقدسي أن وزن الرطل مائتا درهم[2]، ويذكر ابن المجاور أن الرطل مائة وثلاثون درهمًا وهو ستة أواق، وكل أوقية واحد وعشرون درهمًا وثلث، وبه يباع جميع الحوائج والعطر[3]، بينما يذكر القلقشندي أن المن (الرطل) مائتان وستون درهمًا، وأواقيه عشرة وكل أوقية عشرة دراهم[4].

ويبدو أن اختلاف المؤرخين في تحديد وزن الرطل الحجازي ناشئ عن اختلاف وزنه في المدن الحجازية[5].

2. المكاييل:

لقد تعددت وتنوعت وحدات الكيل المستعملة في أسواق العراق، ولعل أبرزها الصاع والجريب والكيلجة والكر والقفير والمكوك والمد وغيرها[6].

أما المكاييل في الحجاز فكانت الصاع والمد، ويساوي الصاع أربعة أمداد، وكل مد يساوي أربعة أرباع رطل[7]، بينما ذكر الخوارزمي أن المد: رطل وثلث[1]. ويباع بالصاع والمد الحنطة وسائر الحبوب[2].

([1]) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص99. ابن المجاور: تاريخ المستبصر، ص22.

([2]) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص99.

([3]) ابن المجاور: تاريخ المستبصر، ص22.

([4]) القلقشندي: صبح الأعشى، ج4 ص280.

([5]) وسن سمين محمد أمين: التجارة في الحجاز خلال العصر الفاطمي، ص199.

([6]) د/ عبد الرحمن عبد الكريم العاني: كتاب حضارة العراق، فصل في التجارة الداخلية والخارجية، ج5ص331.

([7]) ابن المجاور: تاريخ المستبصر، ص23.

وقد اختلف أهل الحجاز وأهل العراق في الصاع وذهب أهل العراق إلى أن الصاع ثمانية أرطال؛ لأنهم سمعوا أن النبي كان يغتسل بالصاع وسمعوا في حديث آخر أنه كان يغتسل بثمانية أرطال، وذهب أهل الحجاز إلى أن الصاع عندهم خمسة أرطال وثلث يعرفه عالمهم وجاهلهم ويباع في أسواقهم[3].

ومن المكاييل الأخرى المد وهو مختلف فيه، قيل هو رطل وثلث بالحجاز، وقيل هو رطلان بالعراق[4].

وهناك مكاييل أخرى استخدمت في كل من العراق والحجاز مثل: المكوك، وهو خمسة عشر رطلاً[5]. وهو مكيال معروف عند أهل العراق وهو صاع ونصف أو ثلاث كيلجات[6].
والفرق: وهو ستة عشر رطلًا[7]. والقسط: وهو نصف صاع[8]، أو رطلان وثلثان في قول الناس جميعًا[9]. والوسق: وهو ستون صاعًا[10].

([1]) الخوارزمي: مفتاح العلوم، ص28.

([2]) ابن المجاور: تاريخ المستبصر، ص23. الخوارزمي: مفتاح العلوم، ص28.

([3]) أبو عبيدة القاسم بن سلام (ت: 224هـ): كتاب الأموال، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر – بيروت، ص623. الخوارزمي: مفتاح العلوم، ص28.

([4]) ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت:328هـ): العقد الفريد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1404هـ، ج8 ص70.

([5]) الخوارزمي: مفتاح العلوم، ص29.

([6]) ابن منظور: لسان العرب، ج10 ص491.

([7]) ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج8 ص70.

([8]) الخوارزمي: مفتاح العلوم، ص29.

([9]) ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج8 ص70.

([10]) الخوارزمي: مفتاح العلوم، ص29. يحيى بن آدم(ت: 203هـ): الخراج، المطبعة السلفية ومكتبتها، ط2، 1384م، ص136.

ومن المكاييل الأخرى القفيز وهو ثمانية مكاكيك عند أهل العراق[1]، والقفيز الحجازي صاع وهو ثمانية أرطال[2]. والكر: بالعراق بالكوفة وبغداد ستون قفيزًا[3]. والجريب وهو مكيال قدر أربعة أقفزة[4].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا ازدهار حركة التبادل التجاري بين البلدين، وتنوع الصادارات والواردات بينهما؛ وذلك نظرًا لمكانتهما التجارية واهتمامهما بالتجارة.

مراجع البحث

1. ابن الأخوة، ضياء الدين محمد بن محمد (ت: 729هـ/1328م): معالم القربة في طلب الحسبة، دار الفنون، كمبردج.
2. ابن المجاور، أبو الفتح يوسف بن يعقوب (ت: 690هـ/1291م): صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسمى تاريخ المستبصر، راجعه ووضع هوامشه: ممدوح حسن محمد، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، 1996م.
3. ابن جبير، أبو الحسين محمد بن أحمد (ت: 614هـ/1217م): رحلة ابن جبير، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د. ت.
4. ابن رستة، أحمد بن عمر (ت: 310هـ/922م): الأعلاق النفيسة، طبعة ليدن بريل، 1891م.
5. ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت:328هـ/939م): العقد الفريد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1404هـ.
6. ابن فهد، النجم عمر بن فهد (ت: 885هـ/1480م): إتحاف الورى بأخبار أم القرى، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، مكتبة الخانجي – القاهرة، مطابع جامعة أم القرى، ط3، 1426هـ/2005م.

(1) الخوارزمي: مفتاح العلوم، ص30. ابن منظور: لسان العرب، ج5 ص395.

(2) يحيى بن آدم(ت: 203هـ): الخراج، ص137.

(3) الخوارزمي: مفتاح العلوم، ص30.

(4) ابن منظور: لسان العرب، ج1 ص260.

7. ابن مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد (ت: 421هـ/1030م): تجارب الأمم وتعاقب الهمم، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة.
8. ابن منظور، محمد بن مكرم (ت: 711هـ/1311م): لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3، 1414هـ.
9. أبو عبيدة القاسم بن سلام (ت: 224هـ/838م): كتاب الأموال، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر – بيروت.
10. الإدريسي، محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس (ت: 560هـ/1164م): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مج1، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1409هـ.
11. آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريده، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط5، د. ت.
12. الجاحظ، عمرو بن بحر (ت:255هـ/868م): التبصرة بالتجارة في وصف ما يستظرف في البلدان من الأمتعة الرفيعة والأعلاق النفيسة والجواهر الثمينة، تحقيق: حسن حسني عبد الوهاب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط3، 1414هـ/1994م.
13. الحربي، إبراهيم بن إسحاق (ت: 285هـ/898): المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة، تحقيق: حمد الجاسر، دار اليمامة – الرياض، 1389هـ/1969م.
14. حمدان حسين علوان التميمي: الحياة الاقتصادية في الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، 1436هـ/2015م، مج7، ع22.
15. الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: 387هـ/997م): مفاتيح العلوم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2.
16. د/ أحمد عمر الزيلعي: مكة وعلاقاتها الخارجية، الدار العربية للموسوعات، ط2، 1425هـ/2005م.
17. د/ حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، دار الجليل – بيروت، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة، ط14، 1416هـ/1996م.
18. د/ حسن أحمد محمود، د/ أحمد إبراهيم الشريف: العالم الإسلامي في العصر العباسي، ط5، دار الفكر العربي، القاهرة.
19. د/ صبحي عبد المنعم محمد: العلاقات بين مصر والحجاز زمن الفاطميين والأيوبيين، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، د. ت.

20.د/ عبد الرحمن عبد الكريم العاني: كتاب حضارة العراق، فصل في التجارة الداخلية والخارجية، ج5.
21.د/ عبد العزيز الدوري: العصر العباسي الأول، دار الطليقة – بيروت، ط3، 1997م.
22.د/ عبد المنعم ماجد: تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، ط7، 1996م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
23.د/ غيثان بن علي بن جريس: دراسات في تاريخ الحجاز السياسي والحضاري خلال العصر الإسلامي، ط1، 1425هـ/2004م، نادي مكة الثقافي الأدبي، مكة المكرمة، مكتبة الملك فهد الوطنية.
24.الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: 748هـ/1347م): تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1419هـ/1998م، ج1.
25.الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط15، 2002م.
26.سعاد إبراهيم بن محمد الحسن: النشاط التجاري في مكة المكرمة في العصر المملوكي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، 1405هـ/1985م.
27.سلطان عايد العمرات: النشاط التجاري لمدن الحجاز في صدر الإسلام، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن.
28.سليمان عبد الغني المالكي: بلاد الحجاز منذ بداية عهد الأشراف حتى سقوط الخلافة العباسية في بغداد من منتصف القرن الرابع الهجري حتى منتصف القرن السابع الهجري، رسالة دكتوراه، 1401هـ/1981م، كلية الآداب – جامعة القاهرة.
29.صالح بن أحمد الضويحي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلاد الحجاز، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1409هـ/1989م.
30.صفاء حسن أحمد عوض الله: دور التجارة في إثراء الحركة الاقتصادية في العصر العباسي الثاني، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية – السودان، 1433هـ/2012م.
31.عائشة عبد الله عمر باقاسي: بلاد الحجاز في العصر الأيوبي، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، 1400هـ/1980م، طبع سيدة زكي.
32.الفاسي، محمد بن أحمد (ت: 832هـ/1428م): شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ/2000م.

33.فراس الحلو: الحجاز في العهد العباسي الأول، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية الآداب.
34.القلقشندي، أحمد بن علي (ت: 821هـ/1418م): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية – بيروت، د. ت.
35.لمى فائق السامرائي: النشاط التجاري في البحر الأحمر خلال العصر العباسي، رسالة ماجستير، كلية التربية – جامعة بغداد.
36.مالك بن أنس (ت: 179هـ/795م): المدونة الكبرى، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ/1994م، ج3.
37.محمد بن عنيزان بن قميش العازمي: مظاهر الحياة السياسية والعلمية والاقتصادية في القرن الرابع الهجري من خلال أدب القاضي المحسن التنوخي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2013هـ.
38.مروان عاطف الضلاعين:
- التجارة في بغداد في العصر العباسي الأول، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا – الجامعة الأردنية، 2006م.
- السلع التجارية في أسواق بغداد في العصر العباسي الأول، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج36، ع3، 2009م، عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية.

39.مشعل نايف عايض الدهاس: الحجاز من خلال كتب الرحالة المشارقة خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1429هـ/2008م.
40.المقدسي: أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: نحو 380هـ/990م): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي – القاهرة، ط3، 1411هـ/1991م.
41. ناصر خسرو، أبو معين الدين (ت: 481هـ/1088م): سفر نامه، تحقيق: د/ يحيى الخشاب، دار الكتاب الجديد – بيروت، ط3، 1983م.
42. وسن سمين محمد أمين: التجارة في الحجاز خلال العصر الفاطمي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، ع4، 2011م.
43. يحيى بن آدم (ت: 203هـ/818م): الخراج، المطبعة السلفية ومكتبتها، ط2، 1384م.
اليعقوبي، أحمد ب
44. ن إسحاق (ت: 292هـ/904م): البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.
45. يوسف رزق الله غنيمة: تجارة العراق قديمًا وحديثًا، مطبعة العراق في بغداد، ط1، 1341هـ/1922م.